

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٨٠**

الخميس، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كاريينيوا
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان (S/2015/31)

1503933 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال.

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان (S/2015/31)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/97، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/31، التي تتضمن نص الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فترويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٠٠ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب اتخاذ القرار.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): واجه مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تقارير عن اغتصاب جماعي مزعوم في تابت، وهي بلدة في شمال دارفور، بالسودان. وحاولت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور إجراء تحقيق، لكنها مُنعت بشكل منهجي من إمكانية الوصول المجدي. وفي المرة الوحيدة التي سُمح فيها لقوات حفظ السلام بالوصول إلى تابت، رفض مسؤولون سودانيون في الجيش والمخابرات السماح لهم بمقابلة ضحايا الاغتصاب المزعوم على انفراد، وفي بعض الحالات سجلوا المقابلات. وحتى يومنا هذا، منعت حكومة السودان بشكل مخز الأمم المتحدة من إمكانية التحقيق بشكل سليم في الحادث، بالرغم من تكليف المجلس للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالقيام بذلك على وجه التحديد.

وبالأمس، ادعى تقرير صادر عن ”هيومن رايتس ووتش“ اغتصاب ٢٢١ امرأة وفتاة على الأقل في هجوم منظم على تابت على مدى ٣٦ ساعة مروعة، ابتداء من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ووفقا للتقرير، فقد انتقل الجنود السودانيون من منزل إلى منزل مرتكبين أعمال نهب وقاموا بضرب السكان واغتصابهم. وقدم ما يزيد على ٥٠

من السكان الحاليين والسابقين شهادات تثبت الجرائم، وهو ما فعله جنديان مُبلغ عن انشقاقهما على الجيش واللذان قالا بشكل منفصل لـ ''هيومن رايتس ووتش'' أن رؤساءهما أمروهما باغتصاب النساء.

ونظراً لأن حكومة السودان منعت الأمم المتحدة من إجراء تحقيق سليم، يتعين علينا الاعتماد على منظمات مثل ''هيومن رايتس ووتش'' لجمع إفادات الشهود والجناة ولتسليط الضوء على ما حدث. وقالت امرأة لـ ''هيومن رايتس ووتش'' إن جنودا دخلوا منزلها وقالوا، ''لقد قتلتم زميلنا، سترون الجحيم الحقيقي على أيدينا''. وأضافت: ''بدأوا يضربوننا. واغتصبوا بناتي الثلاثة واغتصبوني. وكان بعضهم يثبتون الفتاة بينما كان آخر يغتصبها. وقد فعلوا ذلك مع البنات، واحدة تلو الأخرى''. وقالت إن اثنتين من بناتها يقل عمرهما عن ١١ عاماً،. وأبلغ العديد من الشهود الذين أجرت معهم ''هيومن رايتس ووتش'' مقابلات أن المسؤولين الحكوميين هددوا بقتلهم إذا قالوا لأي شخص ما حدث.

وبعد ما يقرب من ١٠ سنوات على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بهدف حماية المدنيين في دارفور ووقف العنف هناك، فإن الأهوال التي حدثت في تابت ما هي إلا هجوم واحد في مكان واحد من بين أماكن كثيرة جدا لن نتمكن من إحصاء عددها. ففي عام ٢٠١٤ وحده، شرد أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص آخر في دارفور، وهو أكبر عدد من الأشخاص الجدد المشردين داخليا في أي سنة منذ عام ٢٠٠٤، إضافة إلى حوالي مليوني آخرين من المشردين بالفعل. وتقدر المنظمات الإنسانية أنه خلال الأسابيع الستة الأولى من هذا العام أُخرج ٣٦ ٠٠٠ شخص آخر من ديارهم في ولاية شمال دارفور. والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من العنف في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية؛ لكن أعمال العرقلة والتحرش والهجمات المباشرة من قبل الحكومة السودانية تجعل الوصول إليهم أمرا شاقا بصورة متزايدة.

وقبل أسبوعين، أنهت منظمة أطباء بلا حدود عملياتها في ثلاث ولايات في السودان، بما في ذلك ولايتان في دارفور، بسبب ''المنع الممنهج من قبل الحكومة لإمكانية الوصول'' إلى المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة. وفي أحد الأمثلة التي ذكرتها منظمة أطباء بلا حدود، منعت حكومة السودان عمال الطوارئ التابعين للمنظمة من السفر إلى مخيمات المشردين داخليا في السريف في دارفور، حيث قالت المنظمة إن السكان ليس لديهم ما يكفي من مياه الشرب للبقاء على قيد الحياة. كما علقت منظمة أطباء بلا حدود العمليات في ولاية جنوب كردفان، حيث قصفت طائرة تابعة للقوات الجوية السودانية مستشفى المنظمة.

واليوم، جددنا ولاية فريق هام تابع للأمم المتحدة يقوم برصد الجزاءات التي يفرضها المجلس – الجزاءات التي ما زالت حكومة السودان تضرب بها عرض الحائط. وتنتهك الحكومة والجماعات المسلحة التي تدعمها بشكل روتيني حظر توريد الأسلحة، وهي حقيقة يقرون بها صراحة. وتواصل شن هجمات متعمدة على المدنيين وكذلك على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ووفقا لفريق الخبراء، فقد دُمرت ٣٢٤ ٤ قرية في دارفور خلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ونيسان/أبريل ٢٠١٤ وحدها. وتواصل الحكومة السودانية السماح للأفراد الخاضعين للجزاءات بالسفر وإمكانية الوصول إلى مواردهم المالية.

وقد جددنا اليوم ولاية فريق رصد الجزاءات الذي يضطلع بعملية رصد شامل ومستقل لحكومة السودان والجماعات المسلحة الأخرى في دارفور، بقرار أكثر استشرافا من القرارات السابقة. ولكن حتى ونحن نتخذ هذه الخطوة

الهامة، يتم تذكيرنا بأن نظام الجزاءات المفروض عاجز حينما تقوم الحكومة السودانية بشكل منهجي بانتهاكه ولا يمكن للمجلس الموافقة على فرض جزاءات على المسؤولين عن أعمال العنف والانتهاكات. ومع ذلك، فإن قرار اليوم ٢٢٠٠ (٢٠١٥) هام. إذ يشير إلى قلقنا العميق إزاء الانتهاكات المستمرة. ويضغط على حكومة السودان لتتخذ الخطوات اللازمة التي طال انتظارها لحماية سكان دارفور ووقف أعمال العنف. وللمرة الأولى، فإنه يدين أعمال العنف التي ترتكبتها قوات الدعم السريع التي تدعمها الحكومة، والتي حلت محل الجنجويد، ويحث القرار على مساءلة الحكومة السودانية عن حالة السكان المدنيين الذين يعانون من موجات مدمرة من الهجمات في شمال دارفور، مثل عمليات الاغتصاب الجماعي المُبلغ عنها في تابت.

وعلى الرغم من الشعور بالارتياح إلى إدخال بعض التحسينات المتواضعة للغاية على قرار اليوم بشأن تجديد الولايات، فإن أهم اختبار لجهودنا المبذولة يتمثل في قدرتنا على تخفيف المعاناة التي لا توصف لسكان دارفور، وهو ما فشل فيه المجلس والمجتمع الدولي. وسيكون تهاوننا مميتا بالنسبة لسكان دارفور. وعليه، فقد نتمكن اليوم – عن طريق اتخاذ قرار أقوى نوعا ما بشأن الجزاءات – من إعادة المجلس للعمل على هذه الأزمة المستمرة. فعلى ذلك تعتمد حياة السكان، وكذلك تعتمد عليه مصداقية المجلس، ما دامت قدرتنا على تعزيز السلم والأمن الدوليين تعتمد هي الأخرى على قدرتنا على تنفيذ التدابير التي نفرضها. ويجب علينا القيام بذلك، لأن في مقابل كل قرية ''تابت'' نعرفها هناك العديد من القرى التي أصبحت ضحية للفظائع التي لا توصف على مدى العقد الماضي في دارفور. وهي تطالبنا بإيجاد سبيل لوقف هذا، ويجب علينا أن نفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): سيدي الرئيس. عجبت كثيرا لما جاء في بيان الممثلة الأمريكية الذي أدلت به للتو، من محاولة صارخة وفاضحة لإعادة اتهامات قرية تابت إلى مجلس الأمن مرة أخرى. هذه الاتهامات كما تعلمون، سيدي الرئيس، قد أثارها راديو ''دبنغا'' وهو للذين لا يعلمونه راديو أنشأته منظمة غير حكومية مقرها في أمستردام وليس في دارفور، وتسيّر هذا الراديو قيادات حركات التمرد الرافضة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وإن كان المجلس يطالب حكومة السودان بتنفيذ وثيقة الدوحة، فإن إذاعة راديو دبنغا تسيّرها الحركات الرافضة لوثيقة الدوحة، والتي ظلت تعيق تطبيق هذه الوثيقة بصورة متواترة ومتكررة، أحطنا بها مجلسكم الموقر تباعا و لم يفعل المجلس شيئا.

هذه الاتهامات تجاوزها المجلس في حينها بعد أن أدرك أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) قد زارت الموقع وقدمت تقريرها بشأن الموضوع. ولكن لأن ذلك التقرير برأ حكومة السودان تماما من تلك الاتهامات، رُفض ذلك التقرير من قبل دول أعضاء في هذا المجلس، لأن المطلوب أصلا كان هو أن تقدّم البعثة تقريرا يجرّم حكومة السودان، ولكن لأن التقرير لم يأت كذلك، فقد رُفض على الرغم من أننا ظللنا طيلة الفترات الماضية نتابع عن كثب أن المجلس يتعامل مع تقارير البعثة باعتبارها مصدرا لا يتسلل إليه الشك. وفي كل شيء يشير المجلس إلى أن هذا ورد في تقرير البعثة، ولكن هذه المرة جاء في تقرير البعثة أن القوات المسلحة السودانية لم تقم بذلك، و لم يحدث ذلك في قرية تابت.

هذه واحدة، وثانيا لم ترفض حكومة السودان للبعثة الذهاب أصلا، بل ذهبت البعثة. وهنا سؤال: إن كانت البعثة قد ذهبت إلى الموقع ووجدت أن الظروف المحيطة بها لا تسمح لها بالقيام بتحقيق نزيه، كان الأحرى بالبعثة أن تضع القلم

وتعود فورا وتقول لم نكمل المهمة لأن هناك وجودا للجيش. وهذا لم يحدث لأن البعثة قد أخذت وقتها كاملا في قرية تابت ثم قدّمت تقريرها. ولكن كما أسلفت، كان لا بد أن يُرفض ذلك التقرير لأنه برأ حكومة السودان.

عجبت كثيرا، لما جاء في بيان الممثلة الأمريكية من إشارات أيضا لمنظمة ''هيومن رايتس ووتش''. هذه المنظمات كم تحدثت عن حوادث القتل وعمليات القتل الجماعي وعمليات الإبادة التي تحدث لشعوب بأكملها. وفي كل مرة يتعامل المجلس مع تقارير المنظمات، ومع ما يأتي في الإعلام باعتباره أمرا غير رسمي ومصادر غير رسمية. ولكن هذه المرة لأن الأمر تعلّق بالسودان، نجد دولا عظمى في هذا المجلس تتعامل مع ما يأتي في الإعلام وكأنه مصدر مقدس. إن هيومن رايتس ووتش ليست جهة مستقلة، بل هي منظمة متحاملة ومعروف دورها في السودان.

أما فيما يتعلق بما جاء من إشارات لموضوع منظمة أطباء بلا حدود، فهذه المنظمة – وقد قدّمتُ بيانا بنفسي في هذا المجلس في عام ٢٠٠٩ – هي إحدى المنظمات التي طلبنا خروجها من السودان منذ ذلك الوقت، عام ٢٠٠٩، لأننا كنا ندرك جيدا طبيعة الأنشطة الاستخبارية الصارخة التي تمس بأمن السودان القومي، والتي بسببها أبعدنا منظمة أطباء بلا حدود، ضمن مجموعة من المنظمات الأخرى. لذلك كان طبيعيا أن تقوم منظمة هيومن رايتس ووتش بدبلجة وفبركة هذا التقرير حتى تضعه أمام المجلس في محاولة فاضحة، كما أسلفت، لإعادة موضوع تابت. ونحن لم نعترف، ولن نعترف بأي تقارير تأتي بها منظمات مشبوهة معروفة ومطبوعة ومجبولة على العداء للسودان وحكومة السودان.

عودة للقرار الذي اعتمدتوه للتو ٢٢٠٠ (٢٠١٥)، فأنا أتقدم حقيقة بالشكر للدول التي اجتهدت معنا كثيرا في محاولات دؤوبة من أجل التوصل إلى نص متوازن يستوعب التطورات الإيجابية التي حدثت في دارفور، والتقدم الكبير الذي تحقق على صعيد تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ولكن للأسف الشديد، فإن القرار الذي تم اعتماده للتو لا يستوعب هذه التطورات الإيجابية. والسؤال الذي يفرض نفسه: أن البعثة قد خضعت لعمليات الاستعراض الاستراتيجي مرتين، وقدمت تقارير بعد تلك العمليات، وفي كل مرة تابع مجلسكم عمليات التخفيض المهولة التي حدثت لقوات البعثة. فقد تم تخفيض المكوّن العسكري للبعثة، ثم تم تخفيض المكون الشُرطي. والآن وفي هذه اللحظة التي أتحدث إليكم فيها، نحن نستقبل الوفد الثاني في الخرطوم لإدارة حفظ السلام، للنظر في إمكانية تطبيق استراتيجية خروج البعثة ووضعها. وفي هذا التوقيت، كنا نتوقع قرارا يشجع التطورات الإيجابية، ويأخذ في الاعتبار هذه الخطوات الهامة التي تمت على صعيد تحقيق السلام في دارفور.

إننا في ذات الوقت نثمن ما تم إدخاله في القرار من فقرات عن جهد الدول الحريصة فعلا على تحقيق السلام والاستقرار في دارفور، أي فقرات تطالب الحركات المسلحة بالانخراط فورا في العملية السياسية ودون شروط مسبقة، وتحذّرها من مغبة أي محاولة لتغيير نظام الحكم عن طريق القوة. ومن هذا المنبر، فإنني أجدد التزام حكومة السودان باستكمال عملية السلام والاستقرار في دارفور وإلحاق جميع الحركات الرافضة لوثيقة الدوحة بهذه العملية إنفاذا لمبادرة الحوار الوطني الشامل التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية منذ كانون الثاني/يناير الماضي ٢٠١٤، والتي كفلنا بموجبها كل الضمانات اللازمة لجميع قادة الحركات الرافضة للسلام للانضمام إلى هذه العملية، وكل الضمانات اللازمة لمشاركة هذه الحركات مشاركة حرة نزيهة ودون أي قيود في العملية السياسية من أجل أن نستوعب جميع أبناء الوطن في هذه العملية السياسية.

القرار الذي اعتمدتموه استند في العديد من فقراته إلى العنف القبلي. ولعل الأرقام التي أشارت إليها الممثلة الأمريكية تعني النتائج التي ترتبت عن العنف القبلي فيما يتعلق بآثاره على المدنيين. لذلك تم إدخال العديد من الفقرات التي تتحدث

عن الخروقات وانتهاك القانون الدولي الإنساني. وقد سبق أن أحطنا مجلسكم تفصيلا عن كيف أن النزاعات القبلية في دارفور قديمة قدم التاريخ، وأحطناكم كذلك تباعا بأسبابها. وكان الأحرى أن نجد في هذا القرار فقرات ترحب بالجهود المقدرة التي تبذلها حكومة السودان بالتنسيق مع البعثة فيما يتعلق باحتواء المصادمات القبلية وسبر أغوارها ومعالجة جذور مسبباتها.

في الجزء الخاص بمراقبة الأسلحة أو تحريك وحدات معينة من قواتنا المسلحة أو القوات النظامية الأخرى، أولا، حكومة السودان لا تتعامل مع الميليشيات. نحن لدينا قوات مسلحة نظامية تتبع لها العديد من الوحدات والفصائل. ومن بين هذه الوحدات والفصائل، وحدات الدعم السريع، وهي وحدات متعارف عليها في كل بلدان العالم.

هناك قوات لانتشار السريع في كل بلدان العالم وليس في السودان فحسب.

لذلك فغننا نتحفظ على العديد من الإشارات التي تتجاوز حقنا السيادي المشروع، الذي يكفله لنا ميثاق الأمم المتحدة نفسه. فالسودان دولة ذات سيادة كاملة ولديها التزاماتها في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها. وبالتالي، فإن التزاماتنا المترتبة عن القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) أو القرارات اللاحقة التي جددت ولاية ذلك الفريق، يجب ألا تتعارض أبدا مع حقنا السيادي المشروع والكامل والمكفول لنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة كما أسلفت فيما يتعلق بامتلاك كافة مقدرات الدفاع عن أراضينا وسيادتنا وحماية أمننا القومي ومواطنينا.

وختاما، سيدي الرئيس، وحتى نضع الأمور في نصابها حول موضوع التعاون مع فريق الخبراء، فإن ما سمعناه أيضا من إشارات بأن حكومة السودان تعرقل مهمة الفريق أو لا تتعاون مع هذا الفريق غير صحيح إطلاقا. والمصدر في ذلك، تقرير الفريق نفسه الذي أشار إلى تعاون حكومة السودان. أنا لا أدري، أعضاء جهاز لمجلس يأتون بحديث فيه اتهامات تقوم على لا شيء، إذا كان تقرير الفريق نفسه يتحدث عن تعاون حكومة السودان.

وأشير في هذا السياق إلى أن حكومة السودان هي الجهة الوحيدة التي عينت رجلا بدرجة قيادية رفيعة هو الفريق محمد أحمد مصطفى الدابي لرئاسة منسقيتنا الوطنية للقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وهذه المنسقية، أنشأناها خصيصا لتسهيل مهمة الفريق، وترد الإشارة إليها في تقارير الفريق منذ تعيينه. وتضم هذه المنسقية منسقين ذوي درجات قيادية من كافة المؤسسات ذات الصلة بعمل الفريق من وزارات الدفاع والداخلية والخارجية لتسهيل مهمة هذا الفريق.

نحن الآن نتحدى هذا المجلس أن يشير إلى حالة واحدة، حالة واحدة، رفضنا فيها منح تأشيرة الدخول للفريق أو رفضنا فيها أذونات التحرك الداخلية للفريق في دارفور وغيرها من ولايات السودان. لم يحدث ذلك إطلاقا طيلة فترة تعاوننا مع الفريق. ولذلك كان الأحرى بهذا المجلس أن يشير إلى هذا التعاون لأننا نعلم أن هناك العديد من أفرقة الخبراء في البلدان الأخرى التي لا تحظى بمثل هذا التعاون.

وفي الختام، سيدي الرئيس، فإننا نطالب مجلسكم الموقر، بينما نحن الآن في مرحلة هامة من مراحل السودان، مرحلة حوار وطني – وبينما نحن الآن في مرحلة توجه جاد لإلحاق الحركات الرافضة للسلام بالعملية السياسية – بأن يستلهم دوره المتوخى فيه وأن يضغط على هذه الحركات للالتحاق بالعملية السياسية في دارفور الآن وليس غدا وبدون أي شروط مسبقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.